شرحا اخر غير التفسير الخ وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي
رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال
من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر
لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر
نحو منقد فضيته انه من باب سنين وبه صرح في النكت
ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التانيث يا كما صرح به
في المصباح فزال توقف البعض فيها   ومثل حين حال من
ذا او صفة لمحذوف اي ورودا مثل ورود حين اي في الاعراب
بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا
يسقط للاضافة لكن في باب سنين لغتان التنوين
وعدمه كما في التفسير الخ وكان تركه مراعاة لصورة الجمع
وبقي في باب سنين لغتان اخريان ذكرهما السيوطي في جمع
الجوامع احداهما ان يلزم الواو وفتح النون والظاهر ان اعرابه
على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام
على نحو او حر بالفتحة الخ ثانيتهما ان يلزم الواو ويعرب على النون
بالحركات   دعاني اي اتركاني وعادتهم يخاطبون الواحد
بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله كان سنينه لانه لو
كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة   في احدى
الروايتين والرواية الاخرى كسني يوسف باسقاط الياء
وحذف النون   اي مجي لو قال اي ورود لكان احسن لانه
المتقدم ضمنا في قوله يرد الا ان يقال اشار به الى ان الورود بمعنى
المجي وقوله الجمع بمعنى جمعه سنة ويا بطو اضافة مجي الى الجمع
بمعنى اللام والمعنى المجي مثل حين الثابت لسنين وبابه

يطرد

٩٤

يطرد في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في حل الشارح لانه انما يكون اذا
اريد بالجمع في قوله اي مجي الجمع جمع المذكر السالم القياسي
عرندس اي قوي شديد والطلال بالفتح الحالة
الحسنة وفي نسخة لا يزالون مراعاة معنى المجي بعد مراعاة لفظه
والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب
واللبد ونحوها وقد تطلق على ما تتخذ من البنا والشاهد في
مقارنين حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم انه معرب
بالحركات   مخالف للقياس اي الاصل   من حيث ان رفع
المثنى بكسر الهمزة او بفتحها على انها مع معمولها في تاويل
مبتدا والخبر محذوف اي من حيث ذكره موجود هذا ان جرينا
على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على
مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير
خبر   وايضا فقد اعرب بعض الاحاد الخ هذا التوجيه
يقتضي ان سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف
اعراب بعض الاحاد بها وارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون
توطئة لاعرابهما بها وفي هذا دور فافهم   لزم انه يكون
للفرع مزية على الاصل اعترض بان التثنية والجمع ليس امرا
عينا لكل مفرد بل لمفردهما وبانه هذا يقتضي اعراب كل
جمع بالحروف لوجود الفرعية ولسبب كذلك ويجاب عن الاول
بانهما فرعان عن المفرد في الجملة وبانه في جملة المثنى ابوان
واخوان ونحوهما ومن جملة الجمع ابون واخون وحمون
فلو اعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف
وعن الثاني بان ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها   لما كان اي

Copyright © King Saud University